فرنسا- فراس عزيز ديب

التقارب السعودي الإيراني.. مضيعة للوقت أم لزوم المرحلة المقبلة؟

في كتابه «خطابات السلطة، من هوبز إلى فوكو»، يلفت الكاتب باري هيندس النظر إلى القدرة التي تمتلكها أي سلطة على إعادة إنتاج خطابها أو إعادة إنتاج نفسها، تحديداً عندما تتشكل لدى مواطنيها قناعة التمرد على فكرة «التشكيل الذاتي»، أي وضعه في بوتقة ما تمهيداً لإخضاعه، هذا التمرد حسب الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو كان في الدول الأوروبية سبباً في تحول مفهوم الخلاص بمعناه الديني الذي أرساه نفوذ الكنيسة في السياسة والمجتمع، إلى خلاص بمعناه الدنيوي يستند إلى مفاهيم الأمن والرخاء الاقتصادي.

واقع الحال يقودنا إلى مسلمة أن فكرة إعادة الإنتاج تلك هي حاجة لكل الدول من دون استثناء، تستند في الأساس إلى المقومات التي أرست دعائم الوجود، وتستبعد بواقعية ما وبعيداً عن العواطف كل ما يعوق عملية التحول تلك، بل إن هذه الحيوية في التبديل قد تكون الركيزة الأساسية لاستمرارية الدول وهي تختلف من دولة إلى أخرى بحسب المقومات، كما أن مقياس التحول هذا لا علاقة له بالإنجازات بل بالاحتياجات، فالدول التي تعيش في ظل أنظمة سياسية عفا عنها الزمن قد تكثر إنجازاتها لكنها عملياً بحاجة للكثير من العمل حتى تحقق الحد الأدنى من هذا التحول.

في شرقنا البائس تبدو جميع الدول ودون استثناء بحاجة لإعادة إنتاج هذا الخطاب وبدرجات متفاوتة، عندما نشاهد عمليات إعادة الإنتاج تلك علينا ببساطة عدم التعاطي معها بسلبية، على الأقل لننتظر النتائج أو لنحاول استقراءها بعيداً عن العواطف، فما الجديد؟

سواء تتفق أم تختلف مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، إلا أن حديثه الأخير للإعلام السعودي بدا كمراجعة حاول من خلالها إعادة إنتاج الخطاب السياسي للمملكة، بل تعداه في السياسة إلى ما هو أبعد من مجرد إعادة إنتاج، قد ينجح وقد يفشل، قد يكون صادقاً وقد تكون مناورة لا يبدو أن هناك ما يشرح لجوءه إليها، فعلى سبيل المثال ليس هناك ما يجبره على التبرؤ من الوهابية القميئة التي أرست دعائم مملكتهم عقوداً، بل تجاوزها ليصل إلى مرحلة المراجعة للأحاديث الدينية، خطوة تبدو في الاتجاه الصحيح، بل لعل طرحه هذا تجاوز فيه دولاً أكثر عراقة وحضارة تبدو فيها المؤسسة الدينية جاهزة في كل وقت لتكفير كل من يقترب من تلك «المنسوخات» التي أساءت للإسلام أكثر مما أساءت له الدعاية الغربية.

أما في السياسة، وفي الجانب الأهم، فيبدو شكل العلاقة مع إيران الذي يوحي بتقارب ما أحد أبرز النقاط التي تناولها، لأن تقارباً كهذا يضع حداً للخطابات والخطابات المضادة التي تبدأ بالمذهبية والتكفير ولا تنتهي إلا بتهديد كل طرف للآخر، تحديداً عندما تصبح تلك الخطابات مصدر رزق يعتاش عليه من يسعون لتغذيتها، لدرجة يمكننا فيها الجزم بأن أسباب الخلاف بعيداً عن التصريحات والتصريحات المضادة هي أسخف من أن يتم اعتبارها سبباً جوهرياً لأي قطيعة، من بينها مثلاً: كذبة الصراع المذهبي.

بالمبدأ العام، علينا التمييز بين الصراع المذهبي بوجود مذهبين متناحرين يكفّر كل منهما الآخر ويدعو لقتله، وبين صراع نفوذ سياسي بغطاء مذهبي، ففي الحالة الأولى تبدو فكرة القبول بالآخر مرفوضة وهي لا تنطبق على الحالة الإيرانية السعودية، فإيران المتهمة بالسعي لتشييع الشرق الأوسط لا يمكن الجزم بأنها إلغائية وإلا فماذا يفعل السنة في إيران؟ وفي الوقت ذاته لا تبدو السعودية تعتمد الفكر الإلغائي مذهبياً وإلا فلماذا لم يتم فرض الوهابية على الشيعة والإسماعيليين في السعودية؟

هذا يقودنا لفكرة أن الصراع هو صراع نفوذ يحاول فيه كل طرف شد العصب المذهبي عندما ترتفع حدة التوتر في منطقة الخليج العربي، هذا ما يفسر مثلاً العلاقة العميقة لإيران مع النظام التركي الذي هو بالنهاية نظام إخواني ومجرم يدّعي تمثيل المسلمين حول العالم، وفي الوقت ذاته العلاقة السعودية بمرجعية النجف في العراق التي تراها جزءاً من هذه المعركة، دون أن ننسى العبارة الأهم التي قد لا تروق للمستفيدين من فكرة تأجيج هذا الصراع: إن ربط كل شيء بفكرة الصراع المذهبي هو تجسيد ساذج لفرضية أن إيران الممثل الوحيد لنهج آل البيت عليهم السلام، والسعودية هي الناطق الرسمي باسم السنة النبوية الشريفة، وفي الحقيقة فإن نهج آل البيت عليهم السلام والسنة النبوية الشريفة أكبر من اختصارهما بدولة أو حزب أو تنظيم، ما يعني عملياً أن الصراع هو صراع خيارات يطرح علينا سؤالاً منطقياً: ما حدود التقائهما؟

عندما بدأت همروجة التطبيع قبل أشهر، هناك من تجاهل القضية الفلسطينية من أساسها وخرج بتحليلات ليقنعنا بأن هدف التطبيع هو تشكيل جبهة ضد إيران، مع العلم بأن العلاقة بين إيران والمطبعين الجدد أو القدامى على أحسن حال، فماذا سيسمي لنا اليوم الانفتاح السعودي الإيراني الذي لم يقتصر فقط على كلام محمد بن سلمان، بل ترافق مع رد مباشر من النائب الأول للرئيس الإيراني اسحق جهانغيري، أعرب فيه عن رغبة بلاده في التوصل إلى تفاهم مع السعودية بشكل عاجل!

في الطرف الآخر هناك من تحدث عن الدور التخريبي لإيران في العراق وسورية واليمن، وقرب نهاية «النظام الإيراني» بعد عودة العقوبات الأميركية والانسحاب من الاتفاق النووي، وفي الحقيقة هذه الدعاية تشابه تلك التي كانوا يبثونها لأمعات المعارضة السورية بأن اصمدوا فـ«النظام السوري» سيسقط خلال أشهر، وما النتيجة؟

إذاً ليس بالضرورة أن تلتقي تلك الخيارات، المهم هو تفهم تلك الخيارات وهنا نبدو أمام مثال بسيط: القوات السعودية التي جاءت إلى البحرين تمت دعوتها من الحكومة البحرينية، وبالطريقة ذاتها فإن المستشارين العسكريين الإيرانيين في سورية جاؤوا بدعوة من الدولة السورية، وهذا الأمر ينسحب على الكثير من الملفات، لكن أين سورية من كل ذلك؟

هنا علينا أن نميز بين مفهومين:

أولاً- حدود التأثير: دائماً ما يبالغ البعض في رسم محددات الدور الذي قد تضطلع فيه هذه الدولة أو تلك، في العلاقة بين السعودية وإيران يبالغ المحسوبون على كلا الطرفين في الحديث عن آثار المصالحة أو المقاطعة على الملفات العالقة، علماً أنه إذا استثنينا الحرب على اليمن والتي يمتلك السعودي فرصة إنهائها حقناً لدماء المزيد من الأبرياء، فإن كلا الطرفين لا يملكان أي تأثير نهائي بأي ملف، وفي سورية لا يختلف الأمر كثيراً، فالسعودي فقد منذ زمن القدرة على التأثير عندما اعتمد الخيارات الخاطئة بالوقوف ضد الدولة السورية ما فتح المجال للتركي ليعبث كما يشاء، أما الإيراني فهو في الوقت ذاته يعرف حدود «موانته» كصديق وحليف، على هذا الأساس لا تبدو هذه المصالحة ذات تأثير كبير.

ثانياً- العودة لوجهة النظر السورية: هنا بيت القصيد، سورية وفي أوج الحرب التي تخاض ضدها لم تتخل يوماً عن قناعاتها، وفي الوقت ذاته لم تقف يوماً بوجه أي محاولات لرفع اليد عن مسمار الأمان قبل انفجار هذا الشرق، سورية التي تعي أكثر من أي دولة في العالم معنى الدمار والخراب كانت ولا تزال ترى أن الإرهاب فكرة قبل أن يكون شخصاً، وأن الخليج العربي هو امتداد طبيعي وجغرافي لا يمكن الخروج منه، والعلاقة مع إيران يجب أن تكون مكملة لنا لا نقطة خلاف، قد تصل متأخراً لكن المهم مع حمام الدم المفتوح في هذا الشرق البائس أن نصل، ما يجري حكماً ليس مضيعة للوقت، ألم نقل يوماً: انتظروا تصاعد الدخان من مسقط! دون أن ننسى أننا جميعاً بحاجة إلى إعادة إنتاج خطابنا السياسي.

روسيا تلقي قنابل «FOTAB» على الإرهابيين قرب قواعد للاحتلال التركي في إدلب

ألقى الطيران الحربي الروسي قنابل « FOTAB» في قصفه الأخير على مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية في منطقة «خفض التصعيد»، وبالقرب من قاعدة للاحتلال التركي بريف إدلب، ما أدى إلى تعطيل حركة الإرهابيين وإفشال خططهم الهادفة إلى شن هجمات ضد قوات الجيش العربي السوري.

ونشر حساب «مراسلون حربيون للربيع الروسي» عبر موقع «تلغرام»، تسجيلاً مصوّراً لإلقاء قنابل « FOTAB» المضيئة بالقرب من قواعد الاحتلال التركي، مساء يوم الجمعة الماضي، حسبما نقلت مواقع إلكترونية معارضة.

وأدى إلقاء قنابل «FOTAB ١٠٠-٨٠»، إلى تعطيل حركة مسلحي التنظيمات الإرهابية وإفشال خططهم، حسب «مراسلون حربيون للربيع الروسي».

وقنبلة «FOTAB» روسية الصنع، مصممة للقصف الليلي وتعطي ضوءاً قوياً يكشف التضاريس الجغرافية، وتبلغ شدة الإضاءة بين ٢٢ ألفاً و٧٠ ألف شمعة، ومتوسط وقت احتراق القنبلة بين ٢، ٢ و٣،٥ دقائق.

ونشرت وكالة «ANNA» الروسية، الخميس الماضي، صوراً التقطتها طائرات استطلاع، قالت إنها لاستعدادات التنظيمات الإرهابية لشن هجمات ضد قوات الجيش العربي السوري، وذلك قبل استهداف الطيران الحربي بعدة غارات جوية مناطق في شمال غرب سورية.

وأشارت الوكالة في تعليقها على الصور إلى أن القوات الجوية الروسية رفعت جاهزيتها لأن الوضع ينذر بالخطر، تحسباً لضربة ضد قوات الجيش العربي السوري، بعد حشد التنظيمات الإرهابية مسلحيها في منطقة «خفض التصعيد».

وذكرت الوكالة، أن التنظيمات الإرهابية نشرت راجمة صواريخ، وسيارات، ومدافع هاون عيار ١٢٠ ميليمتراً، ومعدات ثقيلة في مواقع أمامية بقرى بينين وفطيرة جنوب إدلب.

ونفذ الطيران الحربي الروسي غارات جوية على مناطق في أرياف إدلب وحلب واللاذقية وحماة خاضعة لسيطرة التنظيمات الإرهابية، مساء الخميس الماضي، حسبما ذكرت وكالة «سبوتنيك».

وبينت الوكالة، أن الطيران الحربي الروسي استهدف مستودعاً للأسلحة، إضافة إلى طائرات مسيّرة كانت على وشك الإقلاع في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية.

وأوضح قيادي في ما يسمى «الجيش الوطني» الذي شكله الاحتلال التركي من مرتزقته، أن إحدى الغارات استهدفت تجمعاً تابعاً لما يسمى «الجيش الوطني»، موجودا بين منطقة عصعص وكفر خاشر بريف حلب، في أثناء مرور دورية حراسة في النقاط العسكرية على خطوط التماس بين «الجيش الوطني»، وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد»، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وكالات

السجن ٥٢ عاماً وغرامة ٢٤٠ ألف يورو للاجئ سوري في اليونان!.. ومنظمة: «اتهامه كان زوراً»

هولندا تسحب الجنسية من ٦ أشخاص سافروا إلى سورية وانضموا للإرهابيين

سحبت السلطات الهولندية الجنسية من ستة أشخاص سافروا إلى سورية وانضموا إلى التنظيمات الإرهابية هناك، في وقت أصدرت فيه محكمة في جزيرة «ليسبوس» اليونانية حكماً على لاجئ سوري بالسجن عشرات السنين وغرامة ٢٤٠ ألف يورو بتهمة عبور الحدود بشكل غير قانوني، ومساعدة آخرين على دخول البلاد بشكل مخالف! الأمر الذي اعتبرته «منظمة التضامن مع المهاجرين في بحر إيجه» أن اتهام اللاجئ كان زوراً.

وحسب تقرير نشره موقع «مجلس الدولة» الهولندي «Raadvanstaat» وفق ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أمس، فقد سُمح لوزيرة الدولة للعدل والأمن بسحب الجنسية الهولندية من ستة ممن يُسمّون «المسافرين» ويقصد المسافرين إلى سورية.

وأوضح «المجلس» في تقريره، أن وزير الخارجية الهولندية أثبت بأسباب كافية أن الأشخاص الستة «انضموا إلى منظمات إرهابية مختلفة».

وجاء ذلك إثر أحكام صادرة عن دائرة القضاء الإداري في «مجلس الدولة» يوم ٣٠ نيسان الماضي.

وأضاف «المجلس»: إن تعديلات طرأت على قانون سحب الجنسية الهولندية، معتبراً أن هذا الإجراء خطير وله عواقب وخيمة، لذلك لا ينبغي أن يتم باستخفاف.

ووفقاً للتقرير، فإن التعديل الذي حدث عام ٢٠١٧ على قانون الجنسية الهولندية يقتضي، بأنه يمكن سحب الجنسية الهولندية إذا انضم شخص إلى مجموعة على قائمة المنظمات الإرهابية.

وأضاف التقرير: إن هذا التعديل على القانون ليس له أثر رجعي، وهذا يعني أنه سيتعين على وزيرة الدولة إثبات أن الشخص الذي ترغب في إلغاء جنسيته الهولندية كان منتسباً إلى منظمة إرهابية في أو بعد ١١ آذار ٢٠١٧.

وترى دائرة القضاء الإداري، حسب التقرير، أن وزيرة العدل قدمت أسباباً كافية لهؤلاء المسافرين الستة إلى سورية على أنهم ما زالوا ينتمون إلى منظمات إرهابية مختلفة بعد ١١ آذار ٢٠١٧.

وأوضح التقرير، أن الوزيرة فعلت ذلك بإظهار أن ثلاثة منهم أدينوا غيابياً بتهمة المشاركة في منظمة إرهابية، وعلى الرغم من عدم إدانة المسافرين الثلاثة الآخرين فقد سمح للوزيرة بالاعتماد على ما تسمى «الرسائل الرسمية الفردية» من إدارة المخابرات الهولندية.

وبناء على ذلك، تم السماح بسحب الجنسية من الأشخاص الستة.

والثلاثاء الماضي، ذكرت مواقع الإلكترونية معارضة، أن السلطات الهولندية تجري تحقيقات بشأن جرائم حرب ارتكبها إرهابيون خلال الهجوم على حاجز عسكري تابع للجيش العربي السوري في محافظة إدلب في ربيع ٢٠١٤.

بموازاة ذلك، أصدرت محكمة في جزيرة «ليسبوس» اليونانية مؤخراً، حكماً بالسجن بحق لاجئ سوري بالسجن مدة ٥٢ عاماً، ودفع غرامة مالية تتجاوز قيمتها ٢٤٠ ألف يورو، بتهمة عبور الحدود بشكل غير قانوني، ومساعدة آخرين على الدخول إلى البلاد بشكل مخالف أيضاً، حسب تقرير نشره موقع «infomirgrants» المهتم بشؤون المهاجرين، ونقلته مواقع معارضة.

واتهمت «منظمة التضامن مع المهاجرين في بحر إيجه» الحكومة اليونانية بتوجيه تهم الدخول غير القانوني بشكل ممنهج لكل المهاجرين.

واعتبرت أن اللاجئ السوري المذكور تم اتهامه «زوراً» لحظة وصوله، بتوجيه القارب وتسهيل دخول آخرين إلى البلاد بشكل غير قانوني وتعريض حياة آخرين للخطر.

أحد الناشطين ممن كانوا حاضرين وقت صدور الحكم، قال حسب التقرير: «إن الحكومة اليونانية اعتمدت توجيه ذلك النوع من التهم بحق المهاجرين بشكل منهجي منذ عدة سنوات، هذا نهج عبثي، غالباً ما يتم إجبار المهاجرين على قيادة القوارب بأنفسهم، هذا لا يجعل منهم مهربي بشر».

وأضاف: «عادة ما يتم القبض عليهم (المهاجرين) على الفور من دون أدلة كافية، ويتم إيداعهم الحبس الاحتياطي لأشهر عدة، وعندما تصل قضيتهم إلى المحكمة، تستغرق محاكماتهم نحو نصف ساعة فقط، وينالون أحكاماً بالسجن لفترات، بلغت في بعض الحالات أكثر من ١٠٠ عام، فضلاً عن الغرامات الباهظة».

لاجئون سوريون في اليونان (عن الإنترنت - أرشيف)

وكالات

مقتل وجرح عدد من ميليشيات «قسد» في الرقة وأحد مرتزقة الاحتلال التركي بريف الحسكة

[illegible]

(لوبي) أميركية، في العاصمة واشنطن.

وقال موقع «فورين لوبي» الأميركي، المتخصص برصد أنشطة جماعات الضغط في أميركا: إن الميليشيات وقعت اتفاقاً مع شركة «جيم دورنان للإستراتيجيات»، وأنه أصبح نافذاً اعتباراً من نهاية الشهر المنصرم، حسبما نقلت مواقع الكترونية معارضة.

وبين «فورين لوبي»، أن ميليشيات «وحدات حماية الشعب» الكردية ستواصل أنشطة اللوبي في العاصمة واشنطن بخصوص ما يسمى الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، من خلال الشركة المذكورة المعروفة بقربها من الجمهوريين.

ولم يذكر الموقع، أي تفاصيل إضافية حول الاتفاق، مضيفاً: إن ما يسمى «مجلس سورية الديمقراطية- مسد» الذي يعتبر غطاء سياسياً لميليشيات «قسد»، وقّع اتفاقاً مماثلًا الصيف الماضي، مع لوبي أميركي يدعى «أي إف إنترناشيونال».

من جانب اخر يمثل جندي أميركي كان ضمن قوات الاحتلال في سورية أمام القضاء الأميركي على خلفية حادثة اشتباك مع عناصر من الجيش العربي السوري وقع في آب من العام الماضي، حينما اشتبكت دورية أميركية مع حاجز للجيش العربي السوري في منطقة تل الذهب قرب القامشلي.

وقال موقع «أرمي تايمز» الأميركي المختص بالشؤون العسكرية الذي لم يحدد موعد تاريخ المحاكمة: إن الرقيب أول روبرت نيكوسون من فرقة «بلاكهورس»، يواجه اتهامات تتعلق بعدم الامتثال للأوامر والتعريض للخطر والتواصل عبر التهديد، وتهماً أخرى تتعلق في عرقلة العدالة، حسبما نقلت مواقع إلكترونية معارضة.

وأشار محامي المتهم فيليب ستاكهاوس إلى أنه تم توجيه التهم لموكله لأنه وضع جنود الاحتلال في موقف لا ينبغي أن يكونوا فيه، ووجه تهديدات ضد قوات موالية للحكومة السورية عند نقطة التفتيش قبل بدء القتال، إضافة إلى تهم عرقلة العدالة على خلفية أوامر أصدرها لباقي الجنود بحذف لقطات كاميرا الرأس «GoPro» للحادث.

وأكد المحامي أن قائد الفصيلة الذي يقود الدورية، لم يتلق سوى مذكرة توبيخ بعد الحادث، رغم أنه كان بالعربة الأولى التي اقتربت من الحاجز في حين كان نيكوسون في العربة التالية، مشيراً إلى أنه عندما وصلت الدورية الأميركية إلى نقطة التفتيش، كان قائد الفصيل يتواصل مع القيادة الأعلى، في حين تفاعل المتهم نيكوسون مع الجيش العربي السوري من خلال مترجم.

وأكد المتحدث باسم الفرقة ٨٢ الأميركية المحمولة جواً، مايك بيرنز، أن نيكوسون فقط هو من يواجه اتهامات ورفض التعليق على وضع قائد الفصيلة، كما رفض تقديم لوائح الاتهام لكنه أشار إلى أن المزاعم لا تقتصر على حادثة واحدة.

وعقب الحادثة، قال مسؤولو ما يسمى عملية «العزم الصلب» ضد تنظيم داعش الإرهابي، في بيان آنذاك: إنه بعد الحصول على إذن بالمرور الآمن من القوات الموالية للحكومة السورية، تعرض جنود الاحتلال الأميركي لنيران أسلحة خفيفة من عناصر في محيط نقطة التفتيش وردوا بإطلاق النار دفاعاً عن النفس، حسب مزاعمهم.

عناصر من ميليشيات «قسد» في ريف الرقة (رويترز - أرشيف)

وكالات

الجيش استهدف مجموعة إرهابية اعتدت على نقاط له بريف القنيطرة.. والاحتلال التركي ومرتزقته اعتدوا بالقذائف على قرى بريف حلب

«الحربي» يدمّر مواقع ومغارات لدواعش البادية ومراكز قيادة لإرهابيي «خفض التصعيد»

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن- وكالات

دمر الطيران الحربي السوري والروسي، أمس، مواقع ومغارات لبقايا وفلول مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية، ومواقع ومراكز قيادة لمسلحي التنظيمات الإرهابية في منطقة «خفض التصعيد»، في وقت جددت فيه قوات الاحتلال التركي ومرتزقته من الإرهابيين اعتداءاتها بالقذائف الصاروخية والمدفعية على قرى بريف محافظة حلب.

كما استهدف الجيش مجموعة إرهابية قامت بالاعتداء على نقاط له على محور أم باطنة - الدوحة في ريف محافظة القنيطرة.

وفي التفاصيل، فقد شن الطيران الحربي السوري والروسي، غارات مكثفة على مواقع وتحصينات لتنظيم داعش الإرهابي، في مثلث حماة - حلب - الرقة، وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن غارات الطيران حققت أهدافها، بتدمير مواقع ومغارات للدواعش ببادية حماة الشرقية، وبمحيط المشرفة بالرقة، وفي عدة قطاعات بريف حلب.

ولفت المصدر إلى أن وحدات من الجيش والقوات الرديفة، تابعت تمشيط البادية السورية من فلول مسلحي داعش وخلاياه التي تتمركز بمناطق شديدة الوعورة بعمق البادية.

أما في منطقة «خفض التصعيد» بريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي، فقد دك الجيش بمدفعيته وصواريخه، مواقع ونقاطاً للإرهابيين في سهل الغاب وريف إدلب الجنوبي.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش استهدف الإرهابيين في عدة محاور بسهل الغاب الشمالي الغربي، وفي الفطيرة وكنصفرة وعدة نقاط في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي.

وأوضح أن ذلك الاستهداف لمواقع الإرهابيين كان رداً على خرقهم اتفاق وقف إطلاق النار مجدداً، خلال اليومين الماضيين، باعتدائهم على نقاط عسكرية برشقات رشاشة.

ولفت المصدر إلى أن الطيران الحربي الروسي كان أول من أمس، قد استهدف بغارات عالية الدقة، مواقع ومراكز قيادة للإرهابيين بين سهل الغاب الشمالي الغربي وريف جسر الشغور.

وأكد أنه تم تدمير تلك المواقع وبعضها كان يحوي أسلحة ومعدات قتالية وعربات بيك آب مزودة برشاشات وطائرات مسيّرة.

وإلى محافظة حلب، فقد جددت قوات الاحتلال التركي ومرتزقته من التنظيمات الإرهابية اعتداءاتها بالقذائف الصاروخية والمدفعية على عدد من القرى بريف المحافظة الشمالي، وفق ما نقلت وكالة «سانا» عن مصادر أهلية.

وقالت المصادر: إن «عدة قذائف صاروخية ومدفعية مصدرها قوات الاحتلال التركي ومرتزقته سقطت فجر أمس (السبت) داخل قرى الدغلباش غرب مدينة الباب وعين دقنة ومحيط مطار منغ العسكري ومرعناز وعقيبة شمال مدينة حلب».

وأشارت إلى أن الاعتداءات تسببت بأضرار مادية بممتلكات الأهالي والممتلكات العامة في القرى المذكورة.

واعتدت قوات الاحتلال التركي ومرتزقته من الإرهابيين الخميس الماضي بالقذائف على مناطق سكنية في قريتي عين دقنة وبيلونية بريف حلب الشمالي.

بموازاة ذلك، جددت الميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي بعد منتصف ليل الجمعة- السبت، قصفها البري العنيف على مناطق سيطرة الميليشيات الكردية في ريف حلب الشمالي، حسب مصادر إعلامية معارضة ذكرت أن القصف المكثف تركز على قرى مياس وصوغانكه وبرج قاص، وسط اشتباكات عنيفة شهدتها المنطقة، في هجوم لميليشيا «فيلق الشام» على نقاط الميليشيات الكردية، وسط معلومات مؤكدة عن سقوط قتلى وجرحى.

وأول من أمس، اندلعت اشتباكات بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة بين الميليشيات الموالية للاحتلال التركي من جهة، والميليشيات الكردية من جهة أخرى، على محور قرية الدغلباش غربي مدينة الباب بريف حلب الشرقي.

أما في جنوب البلاد، فقد ذكر مراسل «الوطن» في محافظة القنيطرة، أن الجيش العربي السوري استهدف إحدى المجموعات الإرهابية التي قامت بالاعتداء على نقاط له على محور بلدة أم باطنة - الدوحة في ريف المحافظة الأوسط.

من جهتها تحدثت مصادر إعلامية معارضة عن أن محافظة القنيطرة شهدت استهداف قوات الجيش لمناطق تمركز الإرهابيين في بلدة أم باطنة بريف القنيطرة الأوسط بالقذائف الصاروخية، وذلك رداً على الاعتداء المسلح من قبل مسلحين مجهولين على حاجز قرية جبا التابع للجيش مساء الجمعة والذين انطلقوا منها لتنفيذ الاعتداء.

ورجحت المصادر أن يقوم الجيش بالدخول إلى البلدة وتطهيرها من الإرهابيين، لكونه تم إعطاء مهلة لهم لساعات.

وقبل ساعات من يوم أمس، ذكرت المصادر أن مسلحين مجهولين، هاجموا نقطة عسكرية لقوات الجيش في محيط قرية جبا بريف القنيطرة، دون ورود معلومات عن خسائر بشرية حتى الآن.

الطيران الحربي يقصف مواقع الإرهابيين في مناطق خفض التصعيد (عن الإنترنت - أرشيف)

النظام التركي يخفّض «رواتب» ميليشياته.. وتظاهرات مندّدة ضده

حلب- خالد زنكلو

كشفت مصادر أهلية وأخرى معارضة مقربة من الميليشيات المسلحة التي يمولها النظام التركي في المناطق التي يحتلها شمال غرب وشمال شرق سورية، أن استخبارات الأخير خفضت «رواتب» تلك الميليشيات بنسب متفاوتة، وصل بعضها إلى النصف، بذريعة توقف المهام القتالية الموكلة إليهم.

وقالت المصادر لـ«الوطن»: إن نيات النظام التركي بتأخير صرف «مستحقات» الميليشيات عن أشهر الربع الأول من السنة، تكشفت بتقليصها بنسب كبيرة بلغت الثلث تقريبا، كمعدل وسطي، بعد أن جرى صرف جزء منها عبر المعتمدين الماليين، الذين تشرف الاستخبارات التركية على عملهم، في وقت سابق من الشهر الماضي، إلا أن صرف باقي الأجور لبعض الميليشيات أماط اللثام عن عزم النظام التركي تخفيض الأموال المخصصة للإنفاق على مرتزقته عن طريق «الرواتب» الشهرية.

وتوقعت المصادر، استمرار تخفيض الرواتب في الفترة المقبلة في ظل عجز مالي تسببت به الدول الداعمة للإرهابيين في سورية مثل قطر، ومرد جزء كبير من العجز إلى التكلفة الباهظة التي يتسبب بها تدخل النظام التركي في مناطق الحروب حول العالم عبر مرتزقته السوريين كما في ليبيا وأذربيجان وأوكرانيا.

ولفتت إلى أن تخفيض الأجور شمل المرتزقة السوريين الذين يقاتلون خارج سورية لمصلحة نظام رجب طيب أردوغان وأجندته العدوانية التوسعية، الأمر الذي سينعكس سلباً على أدائهم القتالي ويشجعهم على التمرد على مشغلهم التركي، كما حدث في طرابلس الليبية التي امتنع المرتزقة فيها عن القتال مطلع العام الجاري، على خلفية اجتزاء قسم كبير من «رواتبهم»، فجرى نقلهم إلى تركيا.

وبينت المصادر، أن الاستخبارات التركية أبلغت بشكل شفهي المعتمدين بخفض «مستحقات» الميليشيات العاملة في منطقة «خفض التصعيد» في إدلب وفي المناطق التي تحتلها في ريفي حلب الشمالي والشمالي الشرقي إضافة إلى مناطق شرق الفرات، ولم تكلف نفسها إخطار متزعمي الميليشيات بذلك.

وأشارت المصادر إلى أن النظام التركي من الممكن أن يتعمد الضغط على مرتزقته للقبول بأجور أقل من القتال في ليبيا في حال زجهم في جبهات قتال أخرى، كما يجري راهناً بعد تجنيد وإرسال أعداد لا بأس بها إلى أوكرانيا لمنازلة الجيش الروسي في المناطق الحدودية المتنازع عليها بين البلدين خلال الأزمة الحالية التي تعصف بينهما.

وجراء ذلك، خرج مئات الإرهابيين من ميليشيات تركيا في تظاهرات منددة بتخفيض «رواتبهم» بعد انتشار الخبر في صفوفهم، على الرغم من أن عدداً كبيراً من معتمدي الرواتب لم يقبضوا بعد وحتى أمس الاعتمادات المالية عن الفترة المنصرمة من السنة الحالية والخاصة بالرواتب والمكافآت المالية الوهمية التي وعد بها النظام التركي مرتزقته.

وحمل متظاهرو إدلب وجرابلس وإعزاز والباب وعفرين ومارع، من ميليشيات ما يدعى «الجيش الوطني»، الذي شكله النظام التركي في المناطق المحتلة، لافتات كتب عليها «نريد أن يعيّد أطفالنا» «وتكفي الوعود الكاذبة.. نريد رواتبنا» ولماذا الاستهزاء بتضحياتنا، أعطونا رواتبنا كاملة».

وقالت مصادر أهلية متابعة للتظاهرات لـ«الوطن»: إن حالة من الغضب العارم تسود أوساط المتظاهرين من الميليشيات ليس فقط من عدم تسليمهم «رواتبهم» أو تقليصها، إنما لأن متزعميهم نأوا عن المشاركة بالتظاهرات، إذ الانطباع السائد بأن هؤلاء جنوا مرابح ومغانم كثيرة غير شرعية تغنيهم عن طلب «مستحقاتهم» من مشغلهم التركي.

النظام التركي خفّض حصتي سورية والعراق من ٥٠٠ إلى ٢٠٠ متر مكعب في الثانية من مياه نهر الفرات

رئيس مجلس شيوخ ووجهاء العشائر في الحسكة لـ«الوطن»: يريد تهجير السكان واحتلال مناطقهم والجزيرة بلا كهرباء

موفق محمد

ندد رئيس مجلس شيوخ ووجهاء العشائر العربية السورية في محافظة الحسكة، الشيخ ميزر المسلط، بقطع النظام التركي حصة سورية من مياه نهر الفرات، وأوضح أن منطقة الجزيرة السورية بلا كهرباء بسبب ذلك، معتبراً أن النظام التركي يهدف من وراء ذلك إلى الضغط على السكان لتهجيرهم من مناطقهم ومن ثم احتلالها.

وفي تصريح لـ«الوطن»، تحدث المسلط عن واقع معيشي مزر يعيشه المدنيون في منطقة الجزيرة، حيث لا يوجد كهرباء، بعدما قطع النظام التركي قبل يومين حصة سورية من مياه نهر الفرات.

ووقعت سورية وتركيا في تموز ١٩٨٧ بروتوكولاً مؤقتاً لتقاسم مياه نهر الفرات خلال فترة ملء تركيا حوض سد أتاتورك وتمتد إلى ٥ سنوات، ونصت على تعهد الجانب التركي بأن يوفر معدلاً سنوياً يزيد على ٥٠٠ متر مكعب في الثانية عند الحدود التركية السورية بشكل مؤقت إلى حين الاتفاق على التوزيع النهائي لمياه نهر الفرات بين البلدان الثلاثة الواقعة على ضفتيه.

وقامت سورية في ١٧ نيسان ١٩٨٩ بتوقيع اتفاقية مع العراق تنص بأن تكون حصة العراق الممررة له على الحدود السورية العراقية قدرها ٥٨ بالمئة من مياه الفرات في حين تكون حصة سورية ٤٢ بالمئة من مياه نهر الفرات. وبذلك تكون حصة سورية من مياه نهر الفرات ٦،٦٢٧ مليارات متر مكعب وحصة العراق ٩،١٠٦ مليارات متر مكعب وحصة تركيا ١٥،٧٠٠ مليار متر مكعب في السنة.

وفي عام ١٩٩٤ قامت سورية بتسجيل الاتفاقية المعقودة مع تركيا لدى الأمم المتحدة لضمان الحد الأدنى من حق سورية والعراق في مياه نهر الفرات.

وأوضح الشيخ المسلط، أن النظام التركي «خفض حصتي سورية والعراق بشكل كبير من مياه نهر الفرات، وأدى ذلك إلى عدم تشغيل عنفات توليد الكهرباء في سد الطبقة، وهذا الأمر إثر في المنطقة التي لديها فقط ٤ ساعات كهرباء يومياً وتأتي من السويدية وتوزع على المشافي والأفران والمراكز التي تحتاج للكهرباء، على حين الأحياء المدنية بلا كهرباء، والبعض يعتمد على الأمبيرات».

وأكد المسلط، أن تصرف النظام التركي سيؤدي إلى تضرر المزروعات في مناطق الجزيرة كافة على اعتبار أنها تعتمد على مياه نهر الفرات لإروائها.

واعتبر المسلط، أن تصرف النظام التركي، يأتي في سياق الضغوط التي تمارس ضد سورية، وقال: «هو يتمدد في المنطقة من جرابلس إلى منبج وعين عيسى ورأس العين وتل أبيض».

ولفت المسلط إلى أن النظام هو من فتح حدوده للإرهابيين للدخول إلى سورية ونهب المعامل والمصانع في حلب وغيرها، مشيراً إلى أن هذا التصرف يهدف أيضاً إلى تهجير السكان من مناطقهم ومن ثم الاستيلاء عليها.

وأوضح، أن رئيس البرلمان تهكم على أحد أعضاء المعارضة التركية، وقال له: «نحن لدينا كذا مليون لاجئ سوري ونحن متحملون هؤلاء».

وأكد محافظ الرقة عبد الرزاق خليفة في تصريح نقلته وكالة «سانا» للأنباء «قيام الجانب التركي بتخفيض الوارد المائي من نهر الفرات إلى سورية من ٥٠٠ إلى ٢٠٠ متر مكعب في الثانية في الفترة الأخيرة الأمر الذي حال دون تشغيل عنفات توليد الكهرباء المنتجة في سد الفرات ناهيك عن تدني المتاح المائي من مياه الري والشرب».

من جهة ثانية، أوضح المسلط في تصريحه، أن «اتفاق حي طي مازال على ما هو عليه، ولا يوجد شيء جديد، فـ«قسد» مازالت في الحي ولم تنسحب، كما لم تنتشر الشرطة المدنية» التابعة للحكومة السورية فيه كما ينص اتفاق التهدئة.

وأشار المسلط إلى أن هناك عودة للأهالي إلى الحي، لكن كل من ينتمي إلى قوات الدفاع الوطني لا يستطيع العودة.

وبعد أن تحدث المسلط عن وجود الاحتلال الأميركي في المنطقة، لفت إلى أن ميليشيات «قسد» قرارها مرتهن له وتأخذ تعليماتها منه، وقال: «كل شيء يحصل هو بتحريض من الأميركي وبضوء أخضر منه لـ«قسد» وغيرها في المنطقة».

وحسب مصادر إعلامية معارضة، فقد تجولت دورية مشتركة بين القوات الروسية وما تسمى قوات «الأسايش» التابعة لميليشيات «قسد» في حي طي.

وفي سياق آخر، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن قواتها وقوات الاحتلال التركي نفذت يوم الجمعة الماضي دورية مشتركة لمسافة قياسية شمال شرق سورية حيث امتدت أكثر من ١٠٠ كيلومتر في منطقة مدينة القامشلي.

ونقل الموقع عن قائد قافلة القوات الروسية، العميد أندريه تيتوف قوله: «تم اليوم تنفيذ دورية روسية تركية مشتركة جديدة من معبر شيرك. وتتمثل خصوصية هذه الدورية في المسافة الطويلة للمسار، حيث شمل عدداً كبيراً من البلدات».

وأضاف تيتوف: «الدورية جرت بطريقة نظامية، ونجحت تشكيلة القوات والمعدات العسكرية في تنفيذ المهمة. ورحب السكان المحليون في معظم البلدات بالقافلة».

وقطعت القافلة المشتركة مسافة تتجاوز ١٠٠ كيلومتر في أول عملية من نوعها لقوات البلدين في سورية، وشملت ١٠ بلدات خالية من وحدات كردية بموجب الاتفاقات الروسية التركية التي تم التوصل إليها سابقاً لتسوية التوتر في المنطقة.

وشارك في الدورية ٦٠ عسكرياً من قوات الروسية وقوات الاحتلال التركي وأكثر من ١٠ قطع للمعدات العسكرية برفقة مروحيات تابعة للقوات الجوية الفضائية الروسية.

الشيخ ميزر المسلط (عن الإنترنت - أرشيف)

النظام التركي يخفض حصتي سورية والعراق من مياه نهر الفرات (عن الإنترنت - أرشيف)

قولاً واحداً
د. أسامة دنورة

سورية العائدة بعد الانتخابات سورية الواثقة القوية

في العلاقات الدولية بصورة عامة لا يحترم العالم إلا الأقوياء، وشرعية أي حق على أرض الواقع تكون فقط بمقدار ما يدعمه من قوة.

فلو شبهنا المجتمع الدولي بالمجتمع السياسي ضمن دولة ما، فستُثبت لنا وقائع التاريخ القديم والحديث على حد سواء بأن الصيغة التي يحكم بها العالم، أو لنقل صيغة التحكم بالعالم، لا تستند مطلقاً إلى ما يمكن أن نسميه تجاوزاً «ديمقراطية دولية»، ولا إلى سيادة معايير القانون الدولي، ولا حتى إلى ميثاق الأمم المتحدة، ولا إلى قرارات «الشرعية الدولية»، بل لعل أفضل تشبيه للنظام العالمي هو تشبيهه بنمط «حكم القوة»، أو الـ«kratocray».

والنمط الأخير في أبسط تعاريفه هو الحكم الذي تكون السيطرة فيه للذين هم أكثر قوة، سواء كانت هذه القوة بطريق العنف أم الخداع، وهذا النمط، مع الأسف، هو النمط الشائع، ولعله الوحيد، في العلاقات بين الدول.

ربما يصح أكثر أن نقول أيضاً: إن نمط التحكم بالعالم يقوم على المزاوجة ما بين الـkratocracy أي حكم القوة، والـplutocracy أي حكم الثروة، وعبر هذين المعطيين، القوة والثروة، يحاول الغرب اليوم أن يكون في موقع الحاكم الأوحد غير العادل للكرة الأرضية بكل أرجائها وشعوبها وتفاصيلها.

لم تنفع الفيتناميين كل التساؤلات حول عدالة ما يرتكبه الأميركيون من مجازر على أرضهم التي تبعد عن الولايات المتحدة آلاف الكيلومترات، بل نفعهم ما أعدوا للأميركيين من قوة كسرت الذراع الأميركية الطويلة، وأعادتها إلى بلادها بصناديق خشبية مكسوة بالأعلام.

كذلك لم ينفع اللبنانيين قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، ولا نفع الفلسطينيين في غزة القرار رقم ٢٤٢، بل نفعتهما قوة المقاومة وعزيمتها وسلاحها، وكذلك أيضاً لم ينفع القرار ذاته ٢٤٢ في تحرير القنيطرة وما حولها مما تمت استعادته من أرض الجولان، بل تم تحريرها بقوة السلاح في حرب تشرين وحرب الاستنزاف التي تلتها.

حتى سلام «كامب ديفيد» المنقوص على علّاته مع مصر، لم يكن ليرى النور لولا ما أنجزه الجيش المصري في يوم العبور.

الأمثلة أكثر من أن تعد وأن تحصى، والقاسم المشترك بينها جميعاً أن الحق يبقى مجرد قرارات دولية ليست أكثر من حبر على ورق، أو مجرد تصريحات وتمنيات ومناشدات تضيع في الهواء، ما لم يجد هذا الحق حراباً تحميه، وتفرضه على النظام الدولي القائم علَى «حق القوة».

أدارت سورية مواجهتها للحرب العدوانية التي شُنت عليها بقوة جيشها وشعبها وتحالفاتها وذكاء قيادتها، ففرضت نفسها مجدداً على المعادلات الإقليمية، واليوم المؤشرات على العودة القوية الواثقة لسورية إلى المحيط العربي والإقليمي والدولي أصبحت واضحة، وأصبح بعضها في طور التفعيل، والمشهد القادم في المستقبل القريب لا تخطئه العين المبصرة، أما تلك التي لا ترى من خلال الغربال فعمياء بالتأكيد.

سورية عائدة إلى المنطقة بدورها السياسي وتشبيكها الاقتصادي وثقلها الجيوبوليتيكي، وعودتها تلك ستكون حيوية وضرورية لإيجاد صيغ متوازنة لحل الأزمات التي لا تزال تنهش الجسد العربي.

من ليبيا إلى اليمن، وصولاً إلى العراق ولبنان، سيعيد الدور السوري المفتقَد التوازن السياسي المفقود، وسيزيد من استقرار دول المنطقة وحصانتها ضد أعدائها، وسيعيد بناء منظومات الأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي الإقليمي على حد سواء.

إن النجاح المرتقب للاستحقاق الانتخابي الرئاسي، وسير هذا الاستحقاق وفق المعايير الدستورية والقانونية السليمة، سيبعث من سورية رسالة قوة وثقة إلى كل العالم، وبمقدار ما يُظهر هذا الشعب العريق وحدته وقوته في إنجاح هذا الاستحقاق، فإن العالم بأسره، العدو فيه قبل الصديق، سيكون مضطراً لقراءة رسالة قوة سورية وعودتها الواثقة، وسينعكس ذلك، رغماً عمن يريد ومن لا يريد، على المناعة الوطنية والقرار المستقل والتعافي الاقتصادي السوري.

إذا كانت كل مملكة منقسمة على ذاتها تخرب كما قال السيد المسيح، فإن الدولة الموحدة بإرادة شعبها تعمر وتقوى، وهذا ما لا يجادل به محدود البصيرة، فمما لا شك فيه اليوم أن وحدة القرار هي مفتاح القوة والازدهار.

إن سورية العائدة والواثقة، والمحررة قريباً من المجموعات الإرهابية وداعميها، هي سوق اقتصادية ناشئة وواعدة في آن، وهي على موعد مع استعادة الدورة الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية القوية كاملةً، واستثمار ثرواتها الباطنية باحتياطياتها المهمة والمؤكدة، فضلاً عن دورها كمعبر للتجارة والترانزيت وخطوط نقل الطاقة، والنقل البري والبحري والجوي، ومن هنا ينبغي لكل من يريد أن يكون له قصب السبق في المشهد القادم السياسي والاقتصادي والاستثماري أن يبادر، اليوم قبل الغد، إلى أن يحجز مكانه في المستقبل السوري، فرجل الأعمال السوري المهاجر نتيجة ظروف الحرب، والمستثمر المغترب الذي يبحث عن إعادة توطين ماله في وطنه، وكذلك الفعاليات الاقتصادية الاستثمارية الإقليمية، وبعض من الدولية، جميعها معنية بأن تقرأ المستقبل القريب الذي تلوح معالمه الواضحة منذ الآن، والتي تنتظر الفصل الأخير من فصول الانتصار والتحرير.

«Might makes right» هكذا عبّر عنها الانكليز، «La raison du plus fort est toujours la meilleure» وهكذا رآها الفرنسيون.

«العالم لا يحترم إلا الأقوياء»، هكذا يقولها ويؤمن بها كل من يعرف حقيقة العلاقات الدولية وأسسها الواقعية، ومن هنا فإن رسالة هذا الاستحقاق هي رسالة قوة ووحدة وثقة، وهي تعبر عن قوة الشعب التي تتمم وتتوج ما أنجزته قوة الجيش، وهي التي بإمكانها أن تفرض احترام حقوق السوريين واستقلالهم، ومراعاة مصالحهم المادية والمعنوية على العدو كما الصديق.